

دليل حوكمة مكاتب المحاسبة

المادة (1) الأهداف العامة

يهدف هذا الدليل إلى تحقيق ما يلي:

1. ضمان جودة عمليات المراجعة والتدقيق من خلال تقديم خدمات تدقيق ذات كفاءة واحترافية.
2. تعزيز الشفافية والمساءلة في أعمال المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
3. إدارة المخاطر وتقليل الأخطاء والمخالفات المالية.
4. تحقيق الالتزام بالتشريعات والمعايير الدولية ذات الصلة.
5. تعزيز دور الهيئة في الإشراف والرقابة على جودة أعمال التدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.

المادة (2) متطلبات الحوكمة الداخلية

يلتزم مكتب المحاسبة بإعداد هيكل إداري للحوكمة يتضمن بحد أدنى الآتي:

1. مجلس إدارة أو لجنة إدارة
2. لجان متخصصة تشمل:
 - أ. لجنة جودة التدقيق.
 - ب. لجنة الامتثال والمخاطر.
 - ج. لجنة التطوير المهني.

المادة (3) التزامات ومسؤوليات مكتب المحاسبة

أولاً: مبادئ الاستقلالية

1. مراعاة الاستقلالية التامة عند التعامل مع الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها، وعدم تقديم أي خدمات قد تؤثر على موضوعيته.
2. تضمين سياساته متطلبات واضحة لفترات التوقف (Cooling-Off Period) بعد إنتهاء الارتباط مع الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.

ثانياً: الالتزامات التنظيمية

1. اعتماد هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل مستوى إداري.
2. الاحتفاظ بقاعدة بيانات لكافة العملاء والخدمات المقدمة لهم لضمان الامتثال لمتطلبات الاستقلالية المهنية.
3. إعداد دليل استرشادي داخلي لتوحيد إجراءات التدقيق وضمان تطبيق أفضل الممارسات المهنية.
4. الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق والمعايير الأخلاقية الصادرة عن الجهات التنظيمية المختصة.
5. توثيق جميع أدلة المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها لضمان الشفافية والمساءلة.
6. توفير الأنظمة اللازمة لمزاولة المهام ومنها على سبيل المثال:
 - أ. الأنظمة الإدارية والتنظيمية
 - ب. الأنظمة الفنية والمهنية
 - ج. أنظمة الامتثال والمخاطر
 - د. الأنظمة التقنية

ثالثاً: الالتزامات المهنية والأخلاقية

1. الاستقلالية والنزاهة والحيادية وإدارة تعارض المصالح مع الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
2. الإفصاح عن أي علاقات عمل أو مصالح شخصية قد تؤثر على حيادية المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
3. الحفاظ على سرية المعلومات وعدم استخدامها لأغراض غير مشروعة.
4. الامتثال لقواعد سلوك المهنة المعتمدة محلياً ودولياً.

رابعاً: إجراءات استبدال أو عزل المحاسب القانوني

يلتزم مكتب المحاسبة باستبدال أو عزل المحاسب القانوني في حالة تعارض المصالح أو عدم التزامه بأي من المعايير المهنية، مع إخطار الهيئة بذلك العزل أو الاستبدال.

خامساً: مكافحة المخالفات وحماية المبلغين عنها

1. وضع سياسات لمكافحة ورصد الاحتيال تشمل التبليغ الفوري عن تلك المخالفات.
2. تقييم مخاطر المخالفات بشكل دوري وتحليل العمليات المالية لاكتشاف أي أنشطة مشبوهة.
3. حماية المبلغين عن المخالفات وضمان عدم تعرضهم لأي إجراءات انتقامية.

سادساً: تطبيق إجراءات فحص الاحتيال

1. وضع معايير للتحقيق في حالات الاحتيال أو المخالفات المحتملة، ومنها إجراء مقابلات مع موظفيه ومراجعة العمليات الحساسة.
2. استخدام أدوات متخصصة في الكشف عن التلاعب المالي مثل اختبار النسب المالية واكتشاف الشذوذ في التقارير المالية للجهات التي يقوم بتدقيق ومراجعة حساباتها.

سابعاً: استخدام أساليب التدقيق

1. يتعين على مكتب المحاسبة اعتماد تقنيات وأساليب تدقيق لتحليل المعاملات المالية وكشف الأعمال الاحتيالية، وأي تلاعبات أخرى.
2. الاستفادة من تحليل البيانات الضخمة لرصد الأنماط غير الاعتيادية التي قد تشير إلى عمليات احتيال أو تلاعب.

ثامناً: الإفصاح والشفافية

1. الإفصاح عن أي معلومات جوهرية قد تؤثر على القوائم المالية للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
2. تقديم تقارير واضحة تعكس القضايا الهامة التي تؤثر على الوضع المالي للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
3. التواصل الفعال مع الهيئة ولجنة التدقيق في الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.

تاسعاً: تقييم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

1. مراجعة شاملة لجميع المعاملات بين الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها وأطرافهم ذات العلاقة لضمان الشفافية وعدم استغلال النفوذ.

2. الإفصاح في تقرير التدقيق عن أي معاملات غير عادلة بين الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها وأطرافهم ذات العلاقة.

عاشراً: فحص افتراضات الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها وإفصاحاتها

1. فحص الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها بشكل مناسب بشأن تحديد الافتراضات المعقولة والقابلة للدعم والمستخدمة في اختبارات انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعايير إعداد التقارير المعمول بها.
2. تقييم جميع المعلومات الجوهرية بعناية، وبيان ما إذا تم الكشف عنها من عدمه، وما إذا كان الإفصاح الإجمالي يتوافق مع معايير ومبادئ إعداد التقارير خاصة المتعلقة بالشهرة، ولا يتبع نهج الاختيار التلقائي. checking the box approach. الذي قد يؤدي إلى إفصاح غير محدد أو غير واضح وإلى حجب المعلومات الجوهرية حول اختبار انخفاض قيمة الشهرة.
3. إصدار رأي متحفظ حال وجود خطأ جوهري يتعلق بالشهرة أو عدم الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها، أو التأكيد على أمر حال عدم وجود يقين جوهري بشأن افتراضات الشهرة كأوضاع السوق مثلاً، أو الامتناع عن إبداء رأي حال لم يتمكن من الحصول على أدلة كافية بشأن تقييم واختبار الشهرة.
4. الإفصاح عن الشهرة بالتفصيل في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويجوز له الإشارة للشهرة ضمن قسم "أمر التدقيق الرئيسية" إذا كانت الشهرة أحد مجالات التدقيق الجوهرية التي تستدعي التركيز عليها.
5. ممارسة مستوى مناسب من الشك المهني خاصة عندما تخضع التقديرات المحاسبية لدرجة أكبر من عدم اليقين في التقدير أو التعقيد أو الذاتية أو تحيز الإدارة.

أحد عشر: التقارير النهائية

تضمين التقارير النهائية الآتي:

1. الرأي المهني المستقل حول القوائم المالية.
2. الملاحظات الجوهرية والتحفظات والمخاطر المحتملة.
3. التوصيات والإجراءات التصحيحية المطلوبة لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية.
4. قسماً مخصصاً لشرح الافتراضات والمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على القوائم المالية
5. إفصاحات واضحة حول مدى استمرارية الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية
6. تحليل واضح لأي تحفظات مهنية تتعلق بالقوائم المالية.
7. توصيات تصحيحية للتعامل مع القضايا المحاسبية التي قد تؤثر على الوضع المالي للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.

المادة (4) مسؤوليات مجلس الإدارة أو لجنة الإدارة

1. الإشراف على عمليات مكتب المحاسبة وضمان التزامه بالمعايير المهنية.
2. وضع وتطوير الاستراتيجيات والسياسات العامة لضمان جودة خدمات المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
3. تعيين اللجان المتخصصة ومتابعة مهامها.
4. مراجعة أداء مكتب المحاسبة بشكل دوري وتحديث السياسات وفقاً للمتغيرات التنظيمية.
5. الفصل بين المهام الإدارية ومهام المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها لضمان الاستقلالية والحياد.

6. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات .
7. إجراء اجتماعات دورية لمراجعة الأداء العام لمكتب المحاسبة.

المادة (5) مسؤوليات لجنة جودة التدقيق

أولاً: متطلبات جودة التدقيق

1. إعداد خطة تدقيق شاملة تأخذ في الاعتبار طبيعة ونطاق عمل الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
2. جمع أدلة كافية وموثوقة لدعم نتائج المراجعة والتدقيق.
3. توثيق كافة الأدلة بشكل منهجي لضمان الشفافية والمساءلة.
4. مراجعة جودة عمليات التدقيق داخلياً وخارجياً وفقاً للمعايير الدولية.
5. ضمان الامتثال للمعايير الدولية والإشراف على عمليات المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
6. تقييم أداء المحاسبين القانونيين بصورة دورية لضمان جودة المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.

ثانياً: متطلبات المراجعة الداخلية والتدقيق المستقل

1. إجراء مراجعات داخلية وخارجية لضمان الالتزام بالمعايير المهنية.
2. تطبيق معايير الفحص قبل إصدار التقارير وفقاً للمعايير المهنية.
3. ضمان التحقق من دقة البيانات والتقارير قبل تقديمها للهيئة.

المادة (6) مسؤوليات لجنة الامتثال والمخاطر

1. الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي وضمان توافقها مع التشريعات والمعايير الدولية.
2. إعداد تقارير دورية عن الأداء والمخاطر والالتزام بالمعايير المهنية.
3. تقديم التوصيات بشأن تحسين نظم الرقابة الداخلية والجودة المهنية.
4. تطوير نظام لرصد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بعمليات المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
5. إعداد خطط استجابة للمخاطر لضمان تقليل تأثيرها على جودة عمليات المراجعة والتدقيق للجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
6. تطبيق إجراءات متخصصة للتعامل مع المخاطر المكتشفة.

المادة (7) مسؤوليات لجنة التطوير المهني

مراعاة الالتزام بالتعليم المستمر للعاملين والشركاء، وتحديد خطط سنوية للتدريب المهني.

المادة (8) إرشادات عامة لمكتب المحاسبة لممارسات جيدة

1. تقييم افتراضات الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها من خلال مقارنتها بمصادر خارجية موثوقة أو معايير مثل تقارير الصناعة أو التوقعات الاقتصادية.
2. مقارنة التوقعات السابقة بالنتائج الفعلية لتحديد أنماط الافتراضات المتفائلة بشكل مفرط.
3. اختبار ما إذا كانت التوقعات المستخدمة لاختبار الشهرة متوافقة مع التوقعات الأخرى التي تطبقها الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها (على سبيل المثال الضرائب).
4. إجراء اختبارات الجهد بناءً على المعلومات القائمة على السوق أو تقديرات المحاسب القانوني لتأكيد أو دحض افتراضات الجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها.
5. إجراء تحليلات مستقلة للحساسية أو السيناريوهات.

6. التعامل مع الخبراء والمتخصصين لدعم تدقيق الافتراضات المعقدة.
7. إشراك أعضاء فريق التدقيق الرئيسيين في المرحلة المناسبة.
8. النظر على وجه التحديد في الأدلة المتناقضة وتوثيقها إذا كانت موجودة.
9. تحقيق الشفافية في التدقيق على الشهرة من خلال مسائل التدقيق الرئيسية.
10. تحديد ما إذا كانت هناك شفافية كافية في التقرير عندما يتم تحديد تقييم انخفاض قيمة الشهرة التجارية كمسألة تدقيق رئيسية .
11. أن تعكس اللغة المستخدمة في وصف مسألة التدقيق الرئيسية الظروف الخاصة بالجهات التي يتم تدقيق ومراجعة حساباتها وتجنب اللغة العامة أو الموحدة.
12. الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية، وعن مجموعة النتائج المحتملة، وغيرها من الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بالمصادر الرئيسية عند القيام باختبارات انخفاض قيمة الشهرة كجزء من المعالجة باعتبارها من أكثر المسائل أهمية في التدقيق، وبيان كيفية معالجة المسألة.